# الآثار السلبية والإيجابية للجوء السوري على الاقتصاد الأردني (2011-2015)

د. عمر ياسين خضيرات* عماد مصطفى الشدوح**

تاريخ وصول البحث: 2 /2015/11م تاريخ قبول البحث: 2016/10/25م

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية لتدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2011-2015). والأثر المالي المباشر وغير المباشر لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية الفرعية كالتعليم والصحة والأمن. وكذلك التعرف إلى مصادر دخل اللاجئين السوريين وأثرها على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الأردن. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، لرصد ووصف العلاقات التفاعلية بين آثار اللجوء السوري ومؤشرات الاقتصاد الأردني .

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ، أن الاقتصاد الأردني بكافة قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية قد تأثر سلبا بتداعيات اللجوء السوري ، حيث زادت النفقات الإجمالية على قطاعات الصحة والتعليم ، والدفاع والأمن ، صاحبها ، زيادة العجز في موازنة الدولة ، وانخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن حركة تدفق اللاجئين قد حققت آثارا سلبية تمثلت في تدني مستوى رفاهية المواطن الأردني وتدني الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطن الأردني ،كما أنه على الرغم من زيادة حجم المنح والمساعدات والاستثمارات، المقدمة للأردن ، وتنشيط قطاع الإسكان والعقارات ، وتنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات فان آثار اللجوء السلبية تزيد بشكل كبير عن الأثر الإيجابي . وهذا يتفق مع الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** اللجوء السوري ، الاقتصاد الأردني، الآثار السلبية والإيجابية.

* **أستاذ مشارك- جامعة البلقاء التطبيقية**
** **باحث، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية**

**Abstract**

This study aims to shed light on the economic impact of the flow of Syrian refugees on the Jordanian economy during the period 2011-2015). Direct financial and indirect impact of the exodus of Syrian refugees on the national economy, and at the level of sub-sectors of the economy such as education, health and security. As well as to identify the sources of income of Syrian refugees and its impact on consumer and investment spending in Jordan size.

The study relied on a descriptive and analytical approach, to monitor and describe the interactive relationship between the effects of the Syrian refugees and indicators of the Jordanian economy.

The study found a number of the results the most important, that the Jordanian economy in all economic and social sectors may be adversely affected by the repercussions of the Syrian refugees, where the total expenditures increased health and education sectors, defense and security, its owner, increasing the deficit in the state budget, the lower the rate of growth in gross domestic product, the flow of refugees movement has made a negative impact was the low level of welfare of the Jordanian citizen positive for the Jordanian economy and poor health and education services provided by the Jordanian citizen, and that despite the increase in grants, aid and investment, provided to Jordan, and the revitalization of housing and real estate sector, and stimulate aggregate demand on goods and services, the impacts of negative refugees dramatically increase the positive impact. This is consistent with the hypothesis that it came from this study.

**Key words**: Syrian refugees, Jordanian economy, the negative and positive effects

**مقدمة:**

أدت الثورة السورية في عام 2011 إلى حدوث النزاع المسلح والحرب الأهلية الداخلية ، بين قوات النظام السوري الرسمي ، وقوات ما يعرف بالجيش السوري الحر والجماعات السورية المعارضة المسلحة ، مما أدى إلى نزوح أكثر من عشرة ملايين سوري ، بعضهم إلى داخل المدن السورية البعيدة إلى حد ما عن الصراع ، فيما تم لجوء أغلبهم إلى الدول المجاورة كالأردن وتركيا ولبنان والعراق، بحثا عن الأمن والنجاة ، وشهدت الأعوام( 2012-2016) تصاعدا مستمرا ومتسارعا في حدة النزاع وحركة اللجوء والنزوح السورية ؛ وأخذت دول الجوار تشهد تدفقات بشرية هائلة من اللاجئين السوريين ، حيث كان للصراع المسلح نتائجه الكارثية على الشعب السوري ، وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبنى التحتية، وغيرها على دول الجوار المستقبلة. وكان لحركة اللجوء المفاجئه والمتسارعة والكثيفة على الأردن تأثيرا مباشرا على الاقتصاد والمجتمع الأردني ، مما انعكس بشكل مباشر على حياة المواطن الأردني، فالمجتمع الأردني لم يكن قد استعد سيكولوجياً لاحتواء هذا التدفق، خصوصاً أنه لم يكد يلتقط أنفاسه من تدفقات اللجوء السابقة خصوصاً الأزمة العراقية. ورغم الأعباء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي فرضها تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى عدد من محافظات الأردن فإن للازمة تداعيات ايجابية، إذ إن قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلا عن تنشيط حركة البناء والعقار في السوق الأردني.

**أهمية الدراسة:**

يعد الأردن خامس أكبر دولة في العالم في استضافة اللاجئين بالأرقام المطلقة بعد باكستان ولبنان وإيران وتركيا، ويستضيف ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنة بعدد السكان[1]. وبما أن النمو السكاني الهائل يرهق قدرات المجتمع المضيف فقد ألقى وجود اللاجئين السوريين العديد من التحديات على موارد الأردن الاقتصادية المحدودة ، وزيادة المنافسة على فرص العمل ، وتحميل البنية التحتية فوق طاقتها وانخفاض وتدني الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن الأردني مثل الرعاية الصحية والتعليم . كما فاقم عدد اللاجئين السوريين من تحديات اقتصادية مزمنة كان وما زال يعاني منها الاقتصاد الأردني، مثل العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة للدولة، وقد تكون له إرهاصات مستقبلية كعدم الاستقرار السياسي وزيادة مستوى التوترات الاجتماعية في المستقبل.

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في دراسة الآثار اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني، والإجابة عن الجدل الدائر بشأن الكلفة المالية الحقيقية التي ترتبت على الاقتصاد الأردني ، كما تساهم الدراسة في قراءة تلك الآثار من منظور المنظمات والمؤسسات الدولية من جهة، والحكومة الأردنية من جهة أخرى.

**أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى تبيان الأمور التالية :

1. التعرف إلى عدد اللاجئين السوريين في الأردن، وتوزيعهم الجغرافي، وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.
2. التعرف إلى الأثر المالي والاقتصادي المباشر وغير المباشر لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية الفرعية كالتعليم والصحة والأمن.
3. التعرف إلى مصادر دخل اللاجئين السوريين وأثرها على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الأردن.

**فرضيات الدراسة:**

تستند الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : تفترض الدراسة أن عدد اللاجئين السوريين متغير مستقل ، ومؤشرات الاقتصاد الأردني متغير تابع ، وهناك علاقة طردية موجبة بين تزايد أعداد اللاجئين السوريين في الأردن ، وسوء حالة الاقتصاد الأردني ، أي كلما زاد عدد اللاجئين السوريين في الأردن ، كلما تأثر الاقتصاد الأردني سلبا بتداعيات اللجوء .

الفرضية الثانية: تفترض الدراسة أن أزمة اللجوء السورية شكلت عبئا ثقيلا على مستوى معيشة المواطن الأردني، وكلما زادت أعداد اللاجئين السوريين في المحافظات الأردنية ، قلت الفرص والإمكانات المتاحة أمام مستوى رفاهية المواطن الأردني.

الفرضية الثالثة: تفترض الدراسة أنه على الرغم من الآثار السلبية الكبيرة للأزمة اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني، إلا أن هناك بعض الآثار الإيجابية ممثلة بزيادة وتنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات وتنشيط قطاع الاسكان والعقارات.

**منهجية الدراسة**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يهدف إلى وصف ورصد شبكة التفاعلات والعلاقات التفاعلية بين آثار اللجوء السوري، ومؤشرات الاقتصاد الأردني. واستعان الباحثان بهذا المنهج لتفكيك مؤشرات الاقتصاد الأردني في القطاعات المختلفة، وإعادة بناء وتركيب الواقع الفعلي لتلك المؤشرات بهدف تحديد أثر اللجوء الفعلي على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

**الدراسات السابقة .**

استندت الدراسة على عدد من الدراسات السابقة ومن أهمها:

**الدراسات العربية:**

أولا: دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة تدفق اللاجئين السوريين على الأردن[1] (الوزني، 2011).

قدرت الدراسة كلفة استضافة اللاجئين السوريين في مختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الصحي والتعليمي، وتكلفة الدعم المقدم للمياه والكهرباء.

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة ساهمت بزيادة حجم المستوردات الكلية للأردن، نتيجة الزيادة المفاجئة والكبيرة في عدد السكان، في مقابل تحمل كلف وأعباء مالية إضافية في القطاع الصحي من خلال قيام الحكومة بإنشاء مستشفيات جديدة لمواكبة الزيادة الطلب على القطاع الصحي. وكذلك زيادة استهلاك الكهرباء والماء نتيجة النمو السكاني .

ثانيا: دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني[2] (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني،2014)

اتبعت الدراسة منهجين أحدهما، يتعلق بالكلف المباشرة الواضحة التي تحملتها الحكومة حسب القطاعات، أما الثاني فيقوم على حساب الكلف الغير مباشرة على الاقتصاد الوطني والتي ترتكز أساسا على حسابات دعم السلع والخدمات وتكلفة الفرص البديلة. وبينت الدراسة أن هناك ما يقارب من 80% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة ، الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته 3% من عدد السكان.

وقدَرت الدراسة الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين 2011-2012 بنحو(590.100.000) مليون دينار أردني، تشكل نحو (3%) من الناتج الإجمالي للمملكة. واستناد إلى تقدير كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل حوالي (2500) دينار سنويا بلغت تكلفة اللاجئين خلال العام 2012 (449.902) مليون دينار، فيما كانت خلال العام 2011 (140.28) مليون دينار.

ثالثا: دراسة : ألكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن[3] (الكساندرا،2015)
هدفت الدراسة إلى تبيان أثر أزمة اللاجئين السوريين على التحدّيات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها الأردن . خلصت الدراسة إلى أن الأزمة فاقمت من تحدّيات نقص الموارد في الأردن.

خلصت الدراسة إلى أن المجتمع الدولي لم يساعد الأردن على مواجهة أعباء الأزمة ، بل تحمل تبعاتها منفردا ، وهو ما ينبئ بإرهاصات مستقبلية كحالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، وعدم الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل.

رابعا: دراسة أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني[4](المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني،2016)

تضمنت هذه الدراسة تحليلاً موسعاً ومتكاملاً لأثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، وقد تم بناء التحليل في هذه الدراسة بالاعتماد على عينة عشوائية محددة في كل من محافظة العاصمة والمفرق وإربد، تألفت العينة من (120 ) شخصاً واشتمل التحليل على بيان الآثار الاقتصادية، مثل الأثر على حجم وفرص العمل المتوافرة. ومستوى الأجور وساعات العمل، ومستوى الإحلال، ومدى الالتزام بمتطلبات ترخيص العمالة

الوافدة في الأردن. وشمل التحليل كذلك بيان الآثار الاجتماعية المتعلقة بأثر العمالة على مستويات الفقر، والظواهر الاجتماعية والأمنية والثقافية.

خلصت الدراسة إلى وجود أثر بالغ للعمالة السورية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد، وخاصة سوق العمل. وصلت التقديرات الأولية بحسب الدراسة إلى أن العمالة السورية تستحوذ على ما يزيد عن (143) ألف فرصة عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات الاقتصادية غير المنظمة.

وأظهرت الدراسة أن قبول العامل السوري بظروف العمل غير اللائقة، سواء من حيث ساعات العمل أو الأجر اليومي أو بيئة العمل، ونظرة صاحب العمل الأردني إلى حجم الوفر المتحقق له نتيجة توظيفه للعمالة السورية، تدفع باتجاه تفضيل صاحب العمل للعمالة السورية.

كما خلصت الدراسة أن وجود السوريين في المجتمعات المحلية أثر على العديد من النواحي الاجتماعية والأمنية، حيث أكد (90.1%) من حجم العينة أن وجود السوريين ساهم في انتشار ظاهرة التسول في الشوارع والأماكن العامة، انتشار المخدرات، مما أدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار بين السوريين والأردنيين داخل المجتمعات.

دراسة، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الأردن: تحويل التحديات إلى فرص[5](المرصد الاقتصادي الأردني المستقل،2015)

تضمنت هذه الدراسة تحليلاً لأثر تدفق اللاجئين السوريين الاجتماعي والاقتصادي على الأردن. وبينت خطة الصمود الوطني التي أعدتها وزارة التخطيط الأردنية للأعوام 2014-2016 للاستجابة إلى تأثيرات الأزمة السورية على الأردن ، واشتمل التحليل على بيان الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي ، وبيان الآثار الاجتماعية والأمنية والثقافية.

خلصت الدراسة أن وجود السوريين في المجتمعات المحلية، قد أثر سلبا على العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لكن هناك العديد من الإيجابيات التي يمكن تعظيمها وتحويلها إلى فرص لنمو الاقتصاد الأردني.

**الدراسات الأجنبية**

أولا: دراسة رزان وسايمنسكي ، الأثر المالي للاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني.[6] (Nasser, Symansky,2015) هدفت الدراسة إلى قياس الأثر المالي المباشر وغير المباشر للجوء السوري إلى الأردن في قطاعات المياه، الكهرباء، المدارس، الجامعات، البنية التحتية، تكاليف الأمن . وأشارت تقديرات الدراسة إلى أن إنفاق الحكومة الأردنية قد

زاد بحوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2013 -2014 على الحاجات الإنسانية للاجئين السوريين، بما في ذلك توفير المياه والكهرباء والأمن والرعاية الصحية والخدمات التعليمية.

وقدرت الدراسة أن إعادة جودة الخدمات العامة إلى مستوياتها السابقة على الأزمة كان يمكن أن تؤدي إلى إنفاق إضافي من المالية العامة قدره 0.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 و 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 ، وهي مصروفات لازمة لضمان عدم سوء الأحوال بالنسبة للأردنيين مقارنة بالوضع السابق على تدفق اللاجئين.

كما بينت الدراسة أن الأزمة زادت من حجم الواردات السلعية لتلبية الاحتياجات المصاحبة لزيادة السكان بأكثر من 11% في عام 2013. صاحبها انخفاض الصادرات بسبب فقدان مسار رئيسي للصادرات عن طريق سوريا إلى أوروبا وبلدان المنطقة الأخرى بنسبة 30% في عام 2013. لكن ما خفف التأثير على الحساب الجاري هو الإغاثة المقدمة من وكالات المعونة والتحويلات من الأفراد لدعم اللاجئين. واعتبرت الدراسة أن ارتفاع أسعار الإيجارات بنسبة 7.7% ساهم في ارتفاع التضخم وزيادة معاناة الأردنيين المعيشية.

**ثانيا: دراسة ستيفن اريك وآخرون، تأثير اللجوء السوري على سوق العمل الأردني**[7]**(Stvein Erik،2016)**

تضمنت الدراسة تحليلاً لأثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني. وقد تم بناء التحليل في هذه الدراسة بالاعتماد على عينة عشوائية محددة في كل من محافظة العاصمة والمفرق وإربد، وكذلك بالاستناد إلى منهجية جمعت بين مقابلات المختصين، وتوزيع استبيان في المحافظات الثلاث، واشتمل التحليل على بيان الآثار الاقتصادية، مثل الأثر على حجم وفرص العمل المتوافرة، والتوقعات المستقبلية لأثر العمالة السورية على الاقتصاد الأردني.

**المبحث الأول: المعطيات الأساسية المتعلقة باللاجئين السوريين وأوضاعهم القانونية**

**أولا: حقوق اللاجئين في المواثيق الدولية**

عرفت اتفاقية حماية اللاجئين الدولية لعام 1951 في مادتها الأولى مصطلح اللاجئ " Refugee"، بأنه شخص "يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأى سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد [8](المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،www.unhcr ) . ويؤخذ على هذا التعريف، أنه لم يشمل الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية[9].(السيد حسن،2005)

وتبعا لما ورد في الاتفاقية هناك العديد من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد حال الاعتراف بهم كلاجئين، من أهمها، الحق في مباشرة الشعائر الدينية واختيار نوع التعليم الديني لأفراد أسرته (المادة 4)، الاستثناء من شرط المعاملة بالمثل (المادة 7)، الحق في تملك الأموال، سواء أكانت منقولة أم عقارية (المادة 13)، الحق في العمل المناسب مقابل الأجر (المادة 16)، الحق في التعليم (المادة 2/22)، الحق في الحصول على وثائق تحقيق الشخصية وجوازات السفر (المادتان27،28)، الحق في تحويل أمواله التي جلبها معه إلى دولة أخرى (المادة 30)، عدم توقيع العقوبة عليه بسبب دخوله إقليم الدولة بطريقة غير قانونية، طالما توافرت فيه شروط معينة (المادة 31)، عدم طرده أو إبعاده إلا في أضيق الحدود (المادتان 32 و 33) [10] (الرشيدي ،2003). ويلتزم اللاجئ بالمقابل بعدم القيام بأي عمل ذي طابع سياسي أو عسكري، يمكن أن تعتبره دولة الإقامة ضاراً بأمنها، الوطني.

لكن الأردن لم تنظم أو توقع أية اتفاقيات أو برتوكولات دولية تنظم معاملة اللاجئين ، وهو ما يعطيها درجة عالية من التأثير على مستوى السياسات الخاصة بتدفق باللاجئين[11] (**ألكساندرا** ،2015)، لكنها وقعت مذكرة تفاهم عام 1997 مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حددت من خلالها الآلية التي بموجبها يتم التعامل مع قضايا اللاجئين، وعرفت المذكرة اللاجئ بأنه كل من يحمل بطاقة المفوضية السامية للأمم المتحدة، والتي تتولى حمايته والمحافظة على حقوقه لحين عودته الطوعية إلى بلاده التي خرج منها طالبا اللجوء بسبب الحرب والمعاملة غير الإنسانية التي يواجهها في بلاده[12] **(اللجنة العربية لحقوق الإنسان،2012)**. ويقسم اللاجئون السوريون في الأردن حسب وضعهم القانوني إلى قسمين [13] (**اللجنة العربية لحقوق الإنسان**،2012)

الأول : اللاجئون الذين دخلوا الأراضي الأردنية عبر الحدود الرسمية وبطريقة قانونية ويملكون أوراقا رسمية، ولدى الحكومة الأردنية صعوبة في إحصائهم بسبب الحركة الدائمة لهم عبر الحدود، حيث استوطن القسم الأكبر منهم مع أقارب لهم أو في شقق سكنية أو منزل مستقل، وقدرت نسبتهم ب(61.6%) من اللاجئين السوريين المتواجدين في الأردن. وأغلب هؤلاء يعملون كمزارعين أو عمال في القطاع الإنشائي أو أي عمل يتاح لهم، مما يؤمن لهم قوت يومهم واستقرارهم.

الثاني :اللاجئون الذين دخلوا الأراضي الأردنية عبر الحدود بطريقة غير قانونية وهؤلاء جميعا يتم تحويلهم إلى المخيمات التي أعدتها الحكومة الأردنية. وتبلغ نسبتهم (38.4%) من اللاجئين السوريين، منهم نسبة (1.4%) من اللاجئين من الجرحى والمصابين، حيث يتم نقلهم إلى مستشفيات الدولة العامة، لإسعافهم وتقديم الخدمات الطبية لهم. فيما قسمت المفوضية السامية للاجئين، السوريين المتواجدين في الأردن إلى أربعة أقسام هي:

1. اللاجئين الذين تمت الموافقة عليهم من قبل المفوضية.
2. اللاجئين أصحاب بطاقات الحماية المؤقتة المقدمة من قبل المفوضية.
3. الأشخاص الذين تم رفض طلب لجوئهم من قبل المفوضية قبل 2013، وهم بحاجة إلى الحماية المؤقتة بسبب شدة الحرب.
4. الأشخاص الفارين بسبب أعمال العنف والتعذيب إلا أنهم لم يقدموا طلباً للمفوضية.

**ثانيا: أعداد اللاجئين السوريين وتوزيعهم داخل المخيمات وخارجها**

تباينت أعداد اللاجئين السوريين في الأردن بصورة كبيرة، بين الأعداد التي تنشرها المؤسسات الرسمية الأردنية، وبين الأعداد التي تنشرها المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين.

وقدرت وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عدد اللاجئين السوريين في الأردن ب 600 ألف لاجئ منذ بداية الأزمة السورية في منتصف مارس من عام 2011، وحتى نهاية العام 2013، ارتفع عددهم في إلى 634 ألفا في عام 2015 [(14)] ( Stvein Erik، 2015 )، وإذا أضفنا إليهم ( 98000) لاجئ سوري في داخل المخيمات يكون العدد الإجمالي المقدر ب( 732) ألف لاجئ موزعين على مختلف محافظات المملكة.

أما وزارة التخطيط فقد قدرت عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل 15 آذار (مارس) 2011 أي قبل الأزمة السورية، ب750 ألف سوري، و( 646.719 لاجئا) بعد الأزمة السورية، وبذلك يكون عدد السوريين الكلي في الأردن لغاية 2014/10/18 نحو 1.396.719 [(15)] (**وزارة التخطيط والتعاون الدولي** ،2014)، وتشمل هذه الأعداد المسجلين في مخيمات الزعتري) ومريجيب الفهود ، ومخيم الأزرق [(16)](الوزني،2014). وفي أكتوبر من عام 2015 بلغ العدد الفعلي للمسجلين في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 628.887 لاجئ، منهم 110 ألاف يعيشون في المخيمات الثلاث[(17)] (**Ministry of Planning 2008**)

وفي التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 2015، بلغ عدد سكان الأردن 9.9 مليون مواطن، منهم 6.6 مليون مواطن أردني، و2.9 مليون مواطن غير أردني، منهم 1.265 مليون مواطن سوري، وهو ضعف عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن[(18)]( دائرة الاحصاءات العامة، 2016)

**جدول (1)**

**أعداد اللاجئين في المحافظات الأردنية ( 2011-2015 )**

| المحافظة | اللاجئون السوريين | نسبتهم من عدد اللاجئين | المحافظة | اللاجئون السوريين | نسبتهم من سكان المحافظة |
|---|---|---|---|---|---|
| محافظة المفرق | **157.853** | **%16.5** | محافظة الكرك | **9588** | **%1.49** |
| محافظة اربد | **144.109** | **%39.2** | محافظة معان | **7221** | **%2.19** |
| محافظة العاصمة | **171.412** | **%16.3** | محافظة العقبة | **3059** | **%0.39** |
| محافظة الزرقاء | **67.831** | **%7.6** | محافظة الطفيلة | **2445** | **%0.20** |
| محافظة عجلون | **9775** | **1.8** | البادية ومناطق أخرى | **3205** | **%20** |
| محافظة جرش | **11095** | **1.9** | | | |
| محافظة البلقاء | **19936** | **%0.78** | | | |
| محافظة مادبا | **10891** | **%0.87** | | | |
| مخيم الزعتري | 80000 | | | | |
| مخيم الازرق | 34000 | | | | |
| مخيم مريجيب الفهود | 6000 | | | | |
| الإجمالي بدون المخيم | 716.420 | | | | |

**المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لهيئة الأمم المتحدة ،www.unhcr.org.tr 2014، انظر ايضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، عمان،2016 ص24**

ويتركز معظم اللاجئين السوريين في داخل حدود بلدية المفرق الكبرى حيث بلغ (157.853) ألف لاجئ سوري بنسبة بلغت (140%) من عدد سكان المدينة الأصليين، يتوزعون في مناطق بلدية السرحان التابعة للبادية الشمالية في محافظة المفرق، حيث يتواجد ما يزيد عن (10) آلاف لاجئ سوري وبنسبة (50%) من مجموع سكانها البالغ عددهم (20) ألف نسمة تقريبا. ويتواجد في بلدية الزعتري والمنشية ما يزيد عن (5) آلاف لاجئ سوري بنسبة بلغت (38%) من مجموع سكان البلدية البالغ نحو (9304 مواطنا) . ويتواجد ضمن منطقة بلدية بلعما نحو (9) آلاف لاجئ سوري يشكلون نسبة (35%) من مجموع سكان المنطقة عدا عن مخيم الزعتري. وتوجد أعلى نسبة تواجد للاجئين في محافظة إربد حيث قدرت نسبتهم ب 39.2 %، تلتها محافظة المفرق بنسبة 16.5 %، فيما قدرت النسبة في العاصمة عمان ب 16.3 %، ثم محافظة الزرقاء بنسبة 7.6% أما محافظات الوسط، فقد بلغت النسبة في محافظة البلقاء ب 0.78 % وفي محافظة مأدبا ب 0.87 %، أما محافظات الجنوب فقد كانت أعلى النسب في محافظة معان ب 2.19 % ثم محافظة الكرك ب 1.49 % ومحافظة العقبة ب 0.39 % ، وأخيرا في محافظة الطفيلة بنسبة 0.20 % . وفيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية للاجئين السوريين، فان متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة ( 5.8 ) فرد ، ويتركز أكثر من نصفهم حول الشريحة العمرية تحت سن ( 18 ) عاما ، الأمر الذي يرتب مطالب كبيرة على القدرات التعليمية [19](UNICEF, 2015) .

**جدول رقم (2)**

**توزيع اللاجئين السوريين حسب الفئات العمرية**

| الفئة العمرية | ذكور% | إناث% | المجموع % |
|---|---|---|---|
| اقل من خمس سنوات | 10.4 | 9.8 | 20.2 |
| 5-11 | 10.4 | 9.9 | 20.3 |
| 12-17 | 6.9 | 6.5 | 13.4 |
| 18-35 | 13.2 | 15.0 | 28.2 |
| 59-36 | 6.6 | 8.0 | 14.6 |
| أكثر من 60 | 1.4 | 1.9 | 3.3 |
| المجموع | 48.9 | 51.9 | 100 |

**المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، عمان ، 2016 ص22.**

**ثالثا: مصادر دخل اللاجئين السوريين**

ساهم تدفق اللاجئين السوريين على الأردن في زيادة حجم الاستهلاك الكلي المحلي من السلع والخدمات، مما كان له اكبر الأثر في تنشيط الحركة التجارية في المملكة، وخصوصا في المحافظات التي يتواجدون فيها. وقد بينت مجموعة أكسفورد بزنس جروب في تقرير لها حول اللاجئين السوريين في دول الجوار وتأثيرهم على اقتصاد تلك البلدان، أن السوريين جلبوا أكثر من مليار دولار إلى الأردن خلال العام 2012 أثرت بشكل ايجابي على الاقتصاد الأردني [20](www.oxfordbusinessgroup.com، 2014)، فيما قدرت وكالة غوث اللاجئين حجم الإنفاق على اللاجئين السوريين في الأردن بحدود المليار دولار في 2013 ذهب أكثر من 75% منها إلى أسر اللاجئين السوريين سواء بشكل نقدي أو عيني([21]Doris Carrion، 2015).

وقد تنوعت مصادر دخل اللاجئين السوريين كما يبينها الجدول رقم (3) بين المساعدات والمنح المقدمة من المنظمات الدولية، والتي بلغت حوالي 63% من حجم دخلهم في عام 2012، انخفضت بشكل كبير إلى نسبة 49% عام 2013، كما تناقصت بشكل كبير إلى نسبة 23% فقط في عام 2014 ، بعدما اضطرت المنظمات الإنسانية الدولية إلى تقييد حجم المساعدات المقدمة لهم ، حيث لم يتم تمويل سوى 272 مليون دولار من أصل مبلغ 1.2 مليار دولار[22] (**2015, www.syriahr.com/en**)

وجاءت الحوالات المالية والتعويضات كمصدر ثاني للاجئين السوريين حيث بلغت نسبتها (4.8%) من مصادر الدخل ، فيما جاءت نسبة (6.5%) من مصادر الدخل الأخرى . وبلغت نسبة من يتلقون دخلهم من العمل في الأردن بمتوسط (33.5%)، حيث ارتفع مصدر الدخل من العمل من نسبة 28% عام 2012 إلى نسبة 36%. وهو ما يتوافق مع تقديرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، الذي بين أن اللاجئون السوريون استحوذوا على ما يزيد عن (143) ألف فرصة عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية غير المنظمة[23] (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني،2016 ) .

فيما قدرت منظمة العمل الدولية حجم العمالة السورية في الأردن في عام 2015، ب 160 ألفاً، يعمل أغلبهم في قطاع العمل غير الرسمي[24] (Stvein Erik، 2015). وهو القطاع الذي شهد نموا في تشغيل نسب العمالة في البناء (40 %)، وتجارة الجملة والتجزئة (23 %)، والصناعة (12 %)، والسكن والخدمات الغذائية(8 %) (25)(Stvein Erik ،2015) وقد شهدت أعداد فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني تراجعا من 66 ألف وظيفة عام 2010 ، إلى 55 ألف فرصة عمل في عام 2011 ، وفي عام 2012 بلغ 50 ألف فرصة، فيما تراوحت الوظائف التي أنتجها الاقتصاد خلال عامي 2013 و2014 حوالي 45 ألف فرصة عمل سنويا(26). (دائرة الإحصاءات العامة،2010).

وقدرت إحدى الدراسات أن الإيرادات العامة لوجود السوريين في الأردن قد بلغت209 مليون دينار في عام 2012، ارتفعت إلى 780 مليون دينار في عام 2013 ومليار دينار أردني في عام 2014، ليبلغ المجموع التراكمي بحدود المليارى دولار [27](الوزني،2014).

**جدول رقم ( 3 )**

**مصادر الدخل للاجئين السوريين (2012-2013 )**

| المحافظة | | المساعدات والمنح | حوالات وتعويضات | العمل | pension | مصادر أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عجلون | | 20% | 4.9% | 12.4% | 0.04% | 2.9% |
| الكرك | | 32% | 1.3% | 37.7% | | 3.5% |
| عمان | | 26% | 3.6% | 30.5% | 0.16% | 4.6% |
| العقبة | | 7% | 9.9% | 37.0% | | 16.0% |
| البلقاء | | 17% | 3.2% | 45.5% | 0.43% | 4.2% |
| إربد | | 37% | 7.8% | 20.8% | 0.10% | 7.4% |
| جرش | | 38% | 9.3% | 27.6% | 0.22% | 5.6% |
| معان | | 19% | 2.8% | 37.8% | | 5.6% |
| مأدبا | | 16% | 3.0% | 27.1% | | 4.4% |
| المفرق | | 68% | 2.9% | 30.0% | 0.02% | 4.4% |
| الطفيلة | | 33% | 5.0% | 53.8% | | 12.5% |
| الزرقاء | | 62% | 5.0% | 42.4% | 0.12% | 7.5% |
| المتوسط الإجمالي | | 31% | 4.89% | 33.55% | 0.16% | 6.55% |
| مصادر الدخل للمملكة | 2012 | 63% | 5% | 28% | 0% | 4% |
| | 2013 | 49% | 7% | 36% | 0% | 7% |

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015 http://unhcr.org/jordan2014urbanreport

أما فيما يتعلق بأشكال الإنفاق للاجئين السوريين كما يبينها الجدول رقم(4) خلال الفترة من (2012-2013)، فقد كانت على النحو التالي:

**جدول رقم (4)**

**معدل الإنفاق للاجئين السوريين خلال عام 2013 (الدولار الأمريكي)**

| المحافظة | معدل الإنفاق على التعليم | معدل الإنفاق على الغذاء | معدل الإنفاق على الصحة | معدل النفقات الأخرى | الإنفاق على الايجارات | معدل الإنفاق على الحاجات الأخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عجلون | 395.00 | 42,667.00 | 325.00 | 11,418.00 | 93,993.50 | 11,752.50 |
| الكرك | 115.00 | 22,560.00 | 537.00 | 6,027.00 | 38,000.00 | 6,873.00 |
| عمان | 15,229.00 | 454,625.50 | 23,404.00 | 125,934.80 | 980,680.00 | 106,926.50 |
| العقبة | - | 3,775.00 | 30.00 | 823.00 | 5,582.00 | 1,067.00 |
| البلقاء | 675.00 | 35,563.50 | 985.00 | 9,590.50 | 42,845.50 | 7,383.00 |
| إربد | 5,061.00 | 354,631.75 | 3,943.50 | 103,858.56 | 976,968.23 | 119,674.66 |
| جرش | 300.00 | 26,688.30 | 531.00 | 5,830.30 | 54,233.10 | 7,971.80 |
| معان | 150.00 | 21,263.00 | 337.00 | 4,975.50 | 30,848.00 | 5,347.00 |
| مأدبا | 335.00 | 16,790.00 | 195.00 | 4,873.00 | 28,083.00 | 2,485.00 |
| المفرق | 1,302.00 | 200,261.66 | 2,840.00 | 64,615.16 | 405,246.83 | 50,445.96 |
| الطفيلة | 10.00 | 3,905.00 | - | 925.00 | 5,380.00 | 1,032.00 |
| الزرقاء | 2,009.00 | 127,714.30 | 1,904.00 | 37,492.70 | 241,723.20 | 40,883.00 |
| الإجمالي | 25,581.00 | 1,310,445.01 | 35,031.50 | 376,363.52 | 2,903,583.36 | 361,841.42 |

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015.

**أ) معدل الإنفاق كانت على الإيجارات**

يبين تحليل الجدول السابق أن أعلى معدلات الإنفاق كانت على الإيجارات، حيث أن أكثر من 85% من السوريين يعيشون خارج المخيمات، وتجاوزت الثلاث مليارات دولار، أي ما يعادل 2.1 مليار دينار أردني، ، وكانت أعلى معدلات الإنفاق في العاصمة عمان، حيث بلغت (980,680) مليون دولار، ثم محافظة إربد حيث بلغت (976,968.23) مليون دولار، ثم محافظة المفرق بمبلغ (405,246.83) ثم محافظة الزرقاء بمبلغ (241,723).

وقد جاءت أزمة اللاجئين السوريين في الأردن وسط نقص مزمن في إسكان ذوي الدخل المنخفض، مما أدى إلى زيادة الطلب على السكن بشكل كبير، وإلى ارتفاع أسعار الإيجارات للشقق والمساكن بعد الأزمة، ثلاث مرات تقريباً خصوصا في المحافظات التي تحملت العبء الأكبر من السكان[28] (Ajluni , Kawar،2014).

حيث ارتفع متوسط أسعار الشقق بنسبة (27.7%) في محافظة إربد ، وبنسبة (25.2%) في محافظة المفرق وبنسبة (25.9%) في محافظة الزرقاء. مما أزاح الفقراء الأردنيين من سوق الإسكان، واجبر تضخم تكاليف السكن الشباب على تأخير زواجهم، لأ نهم لا يستطيعون تحمّل تكاليف السكن الجديد، مما ساهم في زيادة الإحباط الاجتماعي الناجم عن تدفّق اللاجئين[29] (**ألكساندرا** ،2015).

**جدول رقم ( 5)**

**متوسط أسعار الإيجارات للاجئين السوريين خلال الفترة (2012-2013) بالدولار**

| المحافظة | متوسط أسعار 2012 | متوسط أسعار 2013 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| عجلون | 103.48 | 117.64 | 13.7% |
| الكرك | 81.40 | 97.19 | 19.4% |
| عمان | 113.66 | 134.78 | 18.6% |
| العقبة | 134.74 | 121.35 | -9.9% |
| البلقاء | 86.53 | 93.55 | 8.1% |
| إربد | 107.13 | 136.83 | 27.7% |
| جرش | 90.13 | 110.68 | 22.8% |
| معان | 97.28 | 91.27 | -6.2% |
| مأدبا | 103.91 | 103.25 | -0.6% |
| المفرق | 92.06 | 115.23 | 25.2% |
| الطفيلة | 74.55 | 92.76 | 24.4% |
| الزرقاء | 74.36 | 93.58 | 25.9% |
| المتوسط الإجمالي | 96.60 | 109.01 | 14.1% |

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015.

ورغم أن هناك وجهان لأسعار الإيجارات في الأردن، الأول يتعلق بأصحاب الشقق والمساكن المؤجرة والذين استفادوا بمعدل (15-25%) من ارتفاع إيجار عقاراتهم التي تم تأجيرها للاجئين السوريين. فان الوجه الآخر السلبي هو انخفاض رواتب الأردنيين المستأجرين للشقق والمساكن بمعدل (15-25%) من دخولهم نتيجة ذلك الارتفاع، وهو ما عمق من مشكلة الفقر في الأردن.

بالمقابل ساهمت أزمة اللجوء السوري في تنشيط قطاع العقارات والأراضي والشقق السكنية، حيث ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (32%) في عام 2014 مقارنة بعام 2013، ليبلغ (557) مليون دينار أردني تقريباً، وبارتفاع بلغت نسبته (86%) مقارنةً بعام 2012.

كما دخلت السوق الأردني العديد من المنظمات الإنسانية الدولية، التي تقدم المساعدات العينية للاجئين السوريين ، ويوجد حاليا حوالي 100 مؤسسة إنسانية دولية ، تعمل في الأردن لخدمة اللاجئين ، بخلاف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الغذاء العالمي ، ومنظمة اليونيسيف، وتقدم هذه المؤسسات المساعدات العينية والنقدية.

ومن تلك المؤسسات الإنسانية، الشركة النرويجية لمساعدة اللاجئين السوريين التي أنفقت مبلغ (64.5) مليون دينار عامي 2013-2014 في استئجار منازل وشقق للسوريين لمدة تتراوح بين (12-24) شهرا، حيث استأجرت الشركة 3800 منزل يقطنها 8700 لاجئ سوري [30] (http://.unhcr.org/ www urban)

وقد ذهبت تلك المبالغ بشكل مباشر إلى المواطن الأردني الذي انفق جزءا كبيرا منها في شراء مستلزمات البناء في القطاعات المرتبطة بأعمال البناء والتشطيب، حيث زادت مساحات العقار الحاصلة على رخص إنشاء في إقليم الشمال بنسبة 26% في عام 2012 ، ونسبة (15%) في عام 2013 ، فيما كانت الزيادة في إقليم الوسط بنسبة 4.6% عام 2012، ارتفعت بنسبة 1.6% عام 2013.[31] **(دائرة الأراضي والمساحة،2014)**، لكن زيادة الطلب على إيجار الشقق والعمارات من قبل الشركة، ساهم في ارتفاع متوسط الإيجارات في القرى والأرياف الأردنية، نظرا لقيام الشركة باستئجار تلك الشقق بضعف السعر السائد في السوق الأردني

وأظهرت إحصاءات دائرة الأراضي والمساحة أن اللاجئين السوريين قد اشتروا خلال عامي( 2012-2013) عقارات وأراضي بقيمة (33.2) مليون دينار أردني، تراجعت إلى مبلغ (528.) مليون دينار أردني عام 2014 [32] (المرصد الاقتصادي الأردني المستقل،2015).

ب) **معدل الإنفاق على الغذاء**

يبين تحليل الجدول السابق أن ثاني أعلى معدلات الإنفاق كانت على الغذاء حيث بلغ (1,310,445.01 ) مليار دولار، أي ما يعادل مليار دينار أردني، وكانت أعلى معدلات الإنفاق في العاصمة عمان، حيث بلغت(454,625.50) مليون دولار، ثم محافظة إربد حيث بلغت (354,631.75) مليون دولار، ثم محافظة المفرق بمبلغ (200,261.66).

**جدول رقم (6)**

**معدل الإنفاق على الغذاء للاجئين السوريين خلال الفترة (2012-2013) بالدولار**

| المحافظة | متوسط أسعار 2012 | متوسط أسعار 2013 | نسبة التغير | معدل الإنفاق على الغذاء |
|---|---|---|---|---|
| عجلون | 68.6 | 52.4 | -31% | 52.42 |
| الكرك | 59.9 | 57.1 | -5% | 57.11 |
| عمان | 56.1 | 56.4 | 1% | 56.44 |
| العقبة | 113.8 | 69.9 | -63% | 69.91 |
| البلقاء | 60.6 | 60.0 | -1% | 59.97 |
| اربد | 62.1 | 48.7 | -28% | 48.69 |
| جرش | 62.3 | 54.1 | -15% | 54.13 |
| معان | 74.2 | 64.6 | -15% | 64.63 |
| مادبا | 67.4 | 51.3 | -31% | 51.35 |
| المفرق | 56.1 | 45.0 | -25% | 44.97 |
| طفيله | 62.0 | 65.1 | 5% | 65.08 |
| الزرقاء | 56.0 | 46.4 | -21% | 46.39 |
| المتوسط الإجمالي | 66.6 | 55.9 | -19% | |

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015.

إن الإنفاق الفردي للاجئين السوريين على الغذاء قد ساهم بجزء كبير في تنشيط حركة الطلب على السلع والخدمات ، وفي الوقت نفسه نشط من حركة تصنيع المواد الغذائية في المصانع الأردنية ، حيث بينت منظمة الغذاء العالمي أنها تقوم بتوزيع قسائم غذائية على اللاجئين السوريين في الأردن، وبمعدل (24) دينارا أردنيا لكل فرد ، يتم صرفها من المولات والمحلات التجارية المخصصة لذلك، وقدرت قيمتها بحوالي 800 مليون دولار منذ عام 2011، لكن نقص المساعدات النقدية المقدمة للمنظمة أجبرتها على تقليص المساعدات عن نحو 12 ألف عائلة سورية في 9-10- 2014 وبمجموع 36 ألف لاجئ ، أي تم تخفيض قيمة الدعم عن نسبة 7% من عائلات اللاجئين السوريين في الأردن. [33](**2015,http://www.theguardian.com**)، وأكدت المنظمة أن جميع السلع الغذائية الموزعة على اللاجئين هي سلع محلية الصنع، بهدف تشجيع الصناعات الأردنية، وأنها لا تحمل شعار المنظمة.

**ج) الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والسلع الأخرى**

جاء الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى في المرتبة الثالثة، وبحجم إنفاق بلغ (376,363)، أي ما يعادل 210 مليون دينار أردني، وكانت أعلى معدلات الإنفاق في محافظة إربد حيث بلغت (103,858.56) مليون دولار، ثم في عمان حيث بلغت (125,934.80) مليون دولار ثم محافظة المفرق حيث بلغت (200,261.66). وفيما يتعلق بالإنفاق على الصحة والتعليم فقد بلغ بحدود(60) مليون دولار، نصفها تقريبا انفق على الجانب الصحي ، وقد يرجع سبب تواضع المبلغ المنفق ، أن الرعاية الصحية المقدمة للاجئين السوريين كانت قبل تاريخ 2014/12/1 مجانية ، وتحملت الدولة مبلغ ( 253 ) مليون دينار بما نسبته 60.% من مبالغ الرعاية الصحية المقدمة لهم، إلا انه بعد ذلك تم معاملتهم معاملة الأردني غير المؤمن، [34] (www.alhayatnews.com2015) ،وكانت أعلى معدلات الإنفاق على الرعاية الصحية في العاصمة عمان، حيث بلغت(33.43) دولار شهريا ، ثم محافظة إربد حيث بلغت (30.81) دولار شهريا ، ثم محافظة معان حيث بلغت (30.64) دولار شهريا. فيما كانت أعلى معدلات الإنفاق على التعليم في العاصمة عمان، ومحافظة الزرقاء، حيث بلغت(77.70) دولار شهريا، ثم محافظة جرش حيث بلغت (67.00) دولار شهريا، ثم محافظة البلقاء حيث بلغت (55.62) دولار شهريا. كما يبينها الجدول التالي.

**جدول رقم (7)**

**معدل الإنفاق الشهري على الصحة والتعليم والسلع الأخرى للاجئين السوريين خلال عام 2013 بالدولار**

| المحافظة | معدل الإنفاق الشهري على التعليم | معدل الإنفاق الشهري على الصحة | معدل الإنفاق الشهري على المواد والسلع الأخرى | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| عجلون | 43.89 | 19.12 | 14.18 | 77.19 |
| الكرك | 28.75 | 33.56 | 15.90 | 78.21 |
| عمان | 77.70 | 33.43 | 16.48 | 127.61 |
| العقبة | 39.71 | 15.00 | 16.46 | 71.17 |
| البلقاء | 55.62 | 26.62 | 17.66 | 99.9 |
| اربد | 50.00 | 30.81 | 14.49 | 95.3 |
| جرش | 67.00 | 29.50 | 11.80 | 108.3 |
| معان | 34.26 | 30.64 | 15.31 | 80.21 |
| مأدبا | 46.72 | 19.50 | 16.30 | 82.52 |
| المفرق | 43.89 | 22.54 | 16.21 | 82.64 |
| الطفيلة | 28.75 | 20.47 | 17.79 | 67.01 |
| الزرقاء | 77.70 | 19.12 | 14.66 | 111.48 |
| المتوسط الإجمالي | 49.49 | 25.02 | 15.60 | 90.12 |

UNHCR and International Relief and Development (IRD) Living in the Shadows 14 January 2015.

**المبحث الثاني : تأثيرات اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني**

لمحاولة تحديد الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الأردني ، جراء ازمة اللاجئين السوريين في الأردن، لابد من مقارنة مؤشرات الاقتصاد الأردني قبل الازمة وبعدها، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

**أولا: مؤشرات الاقتصاد الأردني بعد أزمة اللاجئين السوريين .**

**جدول رقم (8)**

**مؤشرات الاقتصاد الأردني بعد الأزمة السورية**

| السنوات | معدل البطالة | نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي % | عجز الموازنة العامة | معدل التضخم% | نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي | معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقة % | دعم المحروقات والمواد التموينية | تعويض دعم المحروقات | الاحتياطيات الأجنبية (مليار دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2008** | 12.7 | 7.9 | 615 | 9.1 | | - | | 197.9 | 7744.1 |
| **2009** | 12.9 | 8.5 | 1473 | 7.0 | -4.5 | 2.3 | | 42.9 | 10878.7 |
| **2010** | 12.5 | 5.4 | 1509 | 5.0 | -7.1 | 2.3 | | 88.2 | 12241.2 |
| **2011** | 12.9 | 8.3 | 1046.4 | 4.4 | -10.0 | 2.6 | | 571 | 10506.1 |
| **2012** | 12.2 | 8.3 | 1824 | 4.8 | -15.2 | 2.7 | 88.9 | 626 | 6735 |
| **2013** | 12.6 | 5.5 | 1307 | 5.6 | -10.0 | 2.8 | 225 | 270.0 | 9700 |
| **2014** | 11.9 | 2.3 | 114.3 | 5.9 | -9.9 | 2.8 | 225 | 210.0 | 9981.900 |
| **2015** | 13.1 | 3.4 | | | | 3.0 | | | 9845.700 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلي

دائرة الموازنة العامة ، ملخص الموازنة العامة 2010 ، نيسان 2010، ص8 ، والمنشورة على شبكة الانترنت

دائرة الموازنة العامة ، ملخص الموازنة العامة 2014 ، نيسان 2014، ص11 ، دائرة الموازنة العامة ، ملخص الموازنة العامة 2011 ، ايار 2011، ص11

**وزارة المالية** ، نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد السابع عشر – العدد الثاني عشر، كانون ثاني، 2016 على شبكة الانترنت **http://www.mof.gov.jo**

دائرة الإحصاءات العامة، مسوحات العمل والبطالة ، عمان، إعداد مختلفة. www.dos.gov.jo/dos

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية ، السنة 32، العدد الفصلي الأول،يناير-مارس2014،ص12-14

المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، إعادة هيكلية الدعم: الأثر الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر2014، ص19.

يبين الجدول السابق، أن عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من نسبة (7.9%) عام 2008 إلى نسبة (8.5%) لكنه انخفض إلى نسبة (5.4%) عام 2010، انعكس ذلك الانخفاض في تحسن مستوى الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي الأردني بشكل كبير لتبلغ (12.2) مليار دولار عام ، تغطي أكثر من ثمانية شهور من مستوردات المملكة من السلع والخدمات 2010[35] (**دائرة الموازنة العامة، 2010**)، وثبات مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى (2.3%) [36](المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014).

وجاءت أزمة اللاجئين السوريين في الأردن عام 2011، لتزيد من قيمة مستوردات المملكة من السلع والخدمات، لترتفع نسبة العجز في الميزان التجاري من نسبة (7.1%)عام 2010 إلى نسبة (15.2%) عام 2012. وقد شكلت الفاتورة النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام عالميا ، الجزء الأكبر من قيمة المستوردات حيث ارتفعت بقيمة (1236) مليون دولار، خلال عامي (2011-2012)، ثم وصلت إلى 4244 مليون دولار عام 2012 ، لكن تراجع أسعار النفط عالميا ، خفض من قيمتها إلى 3712 مليون دولار في عام 2013.

زادت الدولة من تعويض دعم المحروقات المقدم للمواطنين من 197.9 مليون دينار عام 2008 إلى 571 مليون دينار عام 2011، ثم تصاعد إلى نسبة 626 مليون دينار عام 2012 بعد وصول أعداد اللاجئين السوريين إلى الذروة. وارتفع مقدار الدعم المقدم من الحكومة للمحروقات والمواد التموينية (2012-2014) من 89 مليون دينار عام 2012 إلى 225 مليون دينار عام 2014 [37]**دائرة الموازنة العامة، 2014**). وقد استفاد اللاجئون السوريون من الدعم الحكومي غير الموجّه للمياه والخبز والغاز، فيما دفع المواطن الأردني الثمن عندما زادت الحكومة أسعار الكهرباء والماء المقدمة للمواطنين ، لتخفيض قيمة العجز في الموازنة العامة بمبلغ 500 مليون دينار عام 2013 [38](دائرة الموازنة العامة،2014)

استنزفت الزيادة في المستوردات حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي حيث تراجعت إلى (6.7) مليار دولار عام 2012 وبنسبة انخفاض بلغت(48%)، ثم عادت للارتفاع في عام 2013 إلى (9.8) مليار دولار عام 2015. كما تسببت أزمة اللجوء السوري، بتحويل جزء كبير من النفقات الرأسمالية للدولة إلى نفقات جارية، لتحمل أعباء استضافة السوريين، حيث قدرت تكلفة استضافة اللاجئين في الأردن خلال الفترة ما بين 2011 -2015 بنحو 6 مليار و700 مليون دولار أمريكي، استلم الأردن منها مبلغ 777 مليون دولار فقط، أي ما يُعادل 39 % من التكلفة الكلية في عام 2013، ومبلغ 744 مليون دولار في عام 2014 شكلت ما نسبته 62% من حجم المبالغ المقدرة [39] (Annua Report,2015 ) ومبلغ 1.07 مليار دولار في عام 2015 شكلت ما نسبته 36% من حجم المبالغ المقدرة[40] (**Ministry of Planning 2013**). وقد أدى تحويل النفقات الرأسمالية إلى نفقات جارية إلى تباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز خلال سنوات الدراسة نسبة (0.03) [41](المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014)

**ثانيا: حجم المساعدات والمنح المقدمة للمملكة**

بلغ حجم المساعدات الخارجية من (منح والقروض الميسرة) الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية خلال الأعوام (2008-2015) ما مجموعه (13115.71مليار دولار) ، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها خلال تلك الفترة ما مجموعه (9407) مليار دولار فيما بلغت قيمة القروض الميسرة المتعاقد عليها (4467.83 مليار دولار). [42](**وزارة التخطيط والتعاون الدولي، www.mop.gov.jo**) ، كما يبينها الجدول التالي :

**جدول رقم ( 9)**

**حجم المنح والقروض المقدمة للأردن خلال الأعوام( 2008-2015)**

| السنة | منح | قروض | الاجمالي | نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| **2008** | 719 | 418.5 | 1137.5 | 53 |
| **2009** | 697.85 | 676.85 | 1374.7 | 54.2 |
| **2010** | 782.19 | 351.36 | 1133.5 | 32.0 |
| **2011** | 704.97 | 28.34 | 733.31 | 27.2 |
| **2012** | 2109.1 | 942.3 | 3051.4 | 32.5 |
| **2013** | 2187.1 | 445 | 2632.16 | 34.9 |
| **2014** | 1079 | 663.18 | 1740 | 39.8 |
| **2015** | 1128 | | | 46.4 |
| **المجموع** | 9407 | | | |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية، على شبكة الانترنت www.mop.gov.jo**

يبين تحليل الجدول أنه بين عامَي 2011-2015، تلقّى الأردن مبلغاً غير مسبوق من المساعدات الدولية، ففي عام 2011 وصل الأردن مبلغ **704.97 مليون دولار**، كان نصفها من الولايات المتحدة الأمريكية ، ارتفع المبلغ إلى 4.296 مليار دولار عامي 2012-2013 ، ثم تراجعت مبالغ المنح المقدمة للأردن إلى النصف في عام 2014، حيث بلغت 1079 مليون دولار، ، ارتفعت قليلا في عام 2015، حيث بلغت 1128 مليون دولار. ووصلت قيمة المساعدات الاقتصادية الأميركية المقدّمة إلى الحكومة الأردنية وحدها 700 مليون دولار في عامَي 2014 -2015، أي تقريباً ضعف المبلغ الذي قدمته الولايات المتحدة في العام 2011. وإذا دققنا في حجم المنح التي حصلت عليها المملكة بعد موجات اللجوء السوري خلال الأعوام 2011-2015 فقد وصلت إلى ( 7208.1 ) مليون دولار، في مقابل (2198.9 ) مليون دولار قبل الأزمة . وهو ما يوازي ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه المملكة قبل أزمة اللاجئين السوريين. وقد توزعت المنح المقدمة على مشاريع متعددة في مجالات، الطاقة، النقل، التعليم والتعليم العالي، الصحة، الطرق، المياه والصرف الصحي.

أما فيما يتعلق بالمساعدات العينية المباشرة، فقد قامت العديد من الدول العربية بتقديم شتى أنواع المساعدات العينية ، حيث قامت دولة الإمارات العربية المتحدة ، بتمويل وإنشاء وإدارة مخيم الزعتري ومخيم مريجيب الفهود (شرق المملكة) ، بقيمة تقديرية تبلغ 16.7 مليون درهم إماراتي. كما قامت بتأسيس المستشفى الإماراتي الميداني في مدينة المفرق في عام 2012، يوظف نحو 80 طبيباً وممرضاً، يتوزعون بين مختلف التخصصات الطبية. كما حصل الأردن على مساعدات إماراتية عينية ونقدية عن طريق جمعية الشيخ زايد بقيمة 50 مليون دولار خلال الأعوام 2012-2013 ، منها 20 % مساعدات نقدية تدفع بدل إيجارات، علاجات، نفقات تعليمية للاجئين ألسوريين و 80% منها تدفع على شكل ، طرود غذائية، أو تأثيث منازل، أو طرود صحية [43](**جريدة البيان الاماراتية، 2013**).

كما ساهمت دولة الإمارات في دعم المبادرات الصحية الخاصة بمجال الطفولة والإغاثة الإنسانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" حيث تكفلت بتطعيم مليون و600 ألف طفل سوري ضد الأمراض المعدية التي كان الأردن قد تخلص منها نهائيا ، مثل مرض شلل الأطفال والحصبة الألمانية، وذلك بتكلفة بلغت 2.6 مليون [44] (**وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتي، www.micad.gov.ae**).

وأنشأت المملكة المغربية مستشفى ميدانياً في مخيم الزعتري بهدف تقديم الرعاية الصحية والعلاجية للاجئين السوريين. فيما وقعت جمعية الهلال الأحمر الأردنية مع جمعية الهلال الأحمر الكويتية عقدا في عام 2015 لمدة عام بقيمة 500 مليون دولار لتقديم الخدمات الصحية للاجئين السوريين [45](**2015,http://www.theguardian.com**).

أما الدول الغربية والأجنبية، فقد قدمت الحكومة الصينية منحة عينية تشمل 5 سيارات إسعاف و10 صهاريج مياه و12 ضاغطة للنفايات بقيمة (2.5 مليون دولار) عام 2013، بالإضافة إلى منحة عينية بقيمة (4.5 مليون دولار) بهدف توفير معدات ومواد لشبكات المياه في المحافظات الأكثر استضافة للاجئين السوريين.

وقدمت الحكومة البريطانية عامي 2012-2013، 67 مليون دولار كمساعدات، منها 19 مليون دولار، للمحافظات الأكثر استضافة للاجئين السوريين من أجل "صيانة الشوارع وإنارتها وجمع النفايات والتزود بالمياه" لمساعدتها في تحمل أعباء استضافة اللاجئين السوريين [46](www.jordanews.com )،فيما قدم بنك الإنماء الدولي منحة بقيمة بـ4.5 مليون دينار لبلدية المفرق.[47](2014 . **http://zeyamnews.net**).

وبلغ مجموع المساعدات الإنسانية المقدمة من الوكالة الأمريكية الدولية للإنماء وبرنامج الغذاء من أجل السلام أكثر من 444.8 مليون دولار منذ عام 2012، تركزت على مجالات الصحة والتعليم [48](www.usaid.gov/crisis/syria:)، ومن الجدير ذكره أن الحكومة الأردنية قد اشترطت على المؤسسات الإنسانية الدولية اقتطاع نسبة 20% من المساعدات العينية المقدمة للاجئين السوريين، ليتم إعادة توزيعها على الأسر الأردنية الفقيرة.

**ثالثا: التجارة البينية وحجم الاستثمارات السورية في الأردن**

كانت سورية تشكل العصب الرئيسي والممر الحيوي لحركة الاستيراد والتصدير بين البلدين، وخلال السنوات العشر الأخيرة وقبل نشوب الثورة، كان التبادل التجاري البيني بين الدولتين هو الأعلى مع الدول العربية الأخرى، حيث بلغ حجم الصادرات الأردنية أكثر من مليار دينار خلال السنوات (2000-2010) في حين بلغ حجم المستوردات من سورية أكثر من ثلاثة مليارات دينار لنفس الفترة.

وخلال الفترة 2010 - 2011 انخفض حجم التبادل البيني بين البلدين بنسبة تجاوزت أل(50%)، وتزايد الانخفاض لأكثر من (75%) في العام 2012 خاصة مع تزايد حدة المعارك الداخلية في العديد من المدن السورية، وتوقف المعبر الحدودي بين البلدين كليا بدء من عام 2014.

وقد تراجع حجم الصادرات الأردنية من 181.3 مليون دينار عام 2011 العام الذي اندلعت فيه الأزمة السورية، إلى 140.8 مليون دينار عام 2012 بنسبة تراجع بلغت 22.3 في المائة، وهي نفس النسبة تقريبا في عام 2014، ثم تراجعت إلى 84.4 مليون دولار عام 2015 وبنسبة انخفاض بلغت 40% [49](**دائرة الإحصاءات العامة، 2015**). كما أدت الأحداث أيضا إلى توقف الصادرات الأردنية التي كانت تمر عبر الأراضي السورية إلى تركيا ولبنان التي وصلت إلى 60 مليون دينار شهريا قبل الأزمة. أما في جانب المستوردات الأردنية من سوريا، فقد تراجعت من 268.3 مليون دينار عام 2011 إلى 145.2 مليون عام 2012، بنسبة تراجعت وصلت إلى 34 في المائة [50](**دائرة الإحصاءات العامة، 2015**)، ثم توقفت تماما في نهاية عام 2014 ، بعد سيطرة المعارضة المسلحة على المعبر الحدودي بين البلدين .

وللحد من تلك الآثار السلبية ، منح الأردن حوافز تشجيعية للمستثمرين السوريين، لقاء استثمارهم في المملكة ، منها السماح لهم باستقدام العمالة السورية بنسبة تتراوح بين 30% - 60 % في المناطق النائية والأطراف خارج مراكز المحافظات ، وفي المدن الصناعية ، كذلك اعتماد البطاقة التعريفية الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار للمستثمرين السوريين الموجودين على أراضي المملكة وللتنقل ومراجعة الدوائر الرسمية، وتمديد إقامة المركبات السورية بصفة الإدخال المؤقت العائدة للمستثمرين السوريين في القطاعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار وتمديد إقامة المركبات السورية بصفة الإدخال المؤقت العائدة للشركاء في الشركات المسجلة لـــــدى وزارة الصناعة والتجارة وشركة المناطق الحرة. [51](http://levantri.com 2015 )،ولقد زادت تلك الحوافز المقدمة حجم الاستثمارات السورية من ( 4 ) ملايين دينار عام 2011 إلى ( 114 ) مليون دينار عام 2012 (المنظمة العربية لتشجيع الاستثمار، تقرير الاستثمار العربي، 2014)، لكنها تراجعت إلى 76 مليون دينار عام 2013 ، ثم ارتفعت عام 2014 إلى ( 180) مليون دينار، تركزت في اغلبها في القطاع الصناعي[52](المنظمة العربية لتشجيع الاستثمار،2014). وحسب دائرة مراقبة الشركات، بلغ حجم الاستثمار السوري في المناطق الحرة والمناطق التنموية 370 مليون دينار، كما بلغ حجم رؤوس أموال الشركات السورية المسجلة في الأردن 56 مليون دينار خلال عامي 2011 - 2013 ، انخفضت بشكل واضح عام 2014 لتصل إلى 25.5 مليون دينار.

واستحوذت الشركات السورية على نحو 25 % من مجموع الشركات الأجنبية المسجلة في الأردن في عام 2014 تركزت معظمها في تصنيع المواد الغذائية [53] (دائرة مراقبة الشركات الأردنية).

**المبحث الرابع: حجم الإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية**

**أولا: الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم**

قدرت إعداد الطلبة السوريين من أبناء اللاجئين السوريين في المدارس الحكومية في الأردن عام 2011 ب(7337) طالبا وطالبة، ارتفعت إلى 26361 طالب في 2012، و 97234 في 2013 ، و135 ألف طالب سوري في 2014، ارتفع العدد إلى 145 ألف طالب في عام 2015، فيما لا زال هناك نحو 90 ألف طالب سوري ما زالوا بانتظار دخول المدارس.[54](Plan Annual Report، 2015). وقدر وزير التربية والتعليم الأردني أن الكلفة الإجمالية للطلبة السوريين تبلغ 450 مليون دينار سنويا تشكل ما نسبة 52% من مجمل الإنفاق على التعليم في الأردن، على افتراض أن تكلفة الطالب السوري 450 دينارا للمرحلة الأساسية و800 دينار للثانوية و1100 دينار للطالب للمهني سنويا [55] (**جواد عباسي**،2014). فيما قدرت إحدى الدراسات الدولية التكاليف المباشرة والضمنية على التعليم التي تحملتها الأردن خلال الأعوام (2012-1014) بحدود(77) مليون دينار أردني [56](Razan Nasser،2015). وللتأكد من حجم الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم في الأردن، عدنا إلى الإنفاق الحكومي على قطاع التربية وتكلفة الطلبة السوريين حسب الموازنات الحكومية(2008-2014) كما هي مبينة في الجدول التالي.

**جدول رقم (10)**

**الإنفاق الحكومي على قطاع التربية وتكلفة الطلبة السوريين حسب الموازنات الحكومية(2008-2015)**

| السنة | عدد الطلاب في المدارس | مقدار النمو % | معدل النمو في عدد المعلمين | موازنة وزارة التربية والتعليم (مليون دينار) | الانفاق على الطالب بالدينار | النسبة من الناتج | عدد الطلاب السوريين | تكلفة الطلبة السوريين مليون دينار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 1.106.885 | 0.68 | - | 607 | 104 | %9 | | |
| 2009 | 1.131.133 | 2.19 | 2.55 | 646 | 108 | %9 | | |
| 2010 | 1.129.448 | 0.15- | 6.94 | 677 | 111 | %9 | | |
| 2011 | 1.143.034 | 1.20 | 2.14 | 766 | | %9 | 7337 | |
| 2012 | 1.154.880 | 1.04 | 3.42 | 759 | | %9 | 26361 | *8.5 |
| 2013 | 1.173.976 | 2.0 | | 855 | | %11 | 97234 | *26.7 |
| 2014 | 1.195.147 | 2.5 | | 903 | | %12 | 135000 | *41.9 |
| 2015 | | | | 927 | | 12% | 145000 | |

1. عدنان الهياجنه، واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية دراسة تقييمية:2000-2010، المركز الوطني لحقوق الإنسان،2011 ص8.
2. التقديرات لتكلفة الانفاق على الطلبة السوريين من دراسة رزان ناصر ،ص22.

ويبين تحليل الجدول أن نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بقيت ثابتة نسبيا خلال الأعوام (2008-2012) وبحدود (9%)، ارتفعت خلال عامي (2013-2015) إلى (11.5%) نتيجة الزيادة الطبيعية في نسب النمو في أعداد الطلبة والمعلمين الأردنيين. ويبين واقع الإنفاق أن قبول الطلبة السوريين في المدارس الحكومية قد شكل ضغطا كبيرا على المدارس والمعلمين والموارد التعليمية. فقد وصل عدد طلاب الشعبة الواحدة في الصف إلى 50 أو 60 طالبا، وارتفاع عدد المدارس ذات الصفوف المكتظة من 36 % عام 2013 إلى 46 % عام 2015 مما اضطر وزارة التربية والتعليم الأردنية لتحويل 198 مدرسة حكومية للعمل على نظام الفترتين، لاستيعاب الطلبة السوريين الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم، وبناءً على ذلك، زادت نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين من 7.6 % في العام 2009 إلى 13.4 % في العام 2014. وقد عطّل ذلك بصورة كبيرة من خطط وزارة التربية والتعليم في الحدّ من عدد من المدارس التي تعمل بنظام الفترتين في جميع أنحاء المملكة. وجاء التقييم الشامل للهشاشة وفق وزارة التخطيط على أن 13% من الطلاب الأردنيين لن يتمكنوا من الحصول على فرصة التعليم نتيجة نقص الغرف الصفية، ولتواجد الطلبة السوريين[57] **(Ministry of Planning 2013.)**

**ثانيا: الإنفاق الحكومي في قطاع الصحة**

قدرت دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن كلفة إنشاء المستشفيات الجديدة في الأردن ، توازي تدفق اللاجئين السوريين، فيما قدرت إحدى الدراسات الدولية التكاليف المباشرة والضمنية التي تحملتها الحكومة الأردنية جراء اللجوء السوري في قطاع الصحة بحدود(188) مليون دينار أردني خلال الأعوام (2012-2014). ويبين الجدول التالي حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة خلال سنوات الدراسة

**جدول رقم (11)**

**الإنفاق الحكومي في مجال الصحة**

| السنة | موازنة وزارة الصحة (مليون دينار) | الانفاق على الفرد بالدينار | النسبة من الموازنة العامة | تكلفة علاج السوريين |
|---|---|---|---|---|
| 2008 | 689 | 118 | %10 | |
| 2009 | 515.9 | 154 | %8 | |
| 2010 | 460.1 | 142 | %7.9 | |
| 2011 | 435.5 | | **%6.3** | |
| 2012 | 480.2 | | **%6.3** | ***2.14** |
| 2013 | 500 | | **%6.7** | *51.6 |
| 2014 | 650.4 | | 6.5% | *84.8 |

المصدر: مركز الدراسات الإستراتيجية، الموازنة العامة( 2012-2013) تحليل نقدي، الجامعة الأردنية، أيار- مايو 2013.ص7-8

التقرير الإحصائي السنوي، وزارة الصحة الأردنية 2013، ص220

***التقديرات لتكلفة علاج اللاجئين السوريين من دراسة رزان ناصر ،ص25 ،ص28**

يبين الواقع الفعلي للإنفاق الحكومي على قطاع الصحة أنه قد انخفض من 689 مليون دينار عام 2008 تشكل ما نسبته 10% من الموازنة العامة للدولة، إلى 460.1 مليون دينار عام 2010 ، تشكل ما نسبته 7.9% من الموازنة العامة للدولة. ثم انخفض حجم الإنفاق على القطاع الصحي إلى 435. مليون دينار عام 2011 وبنسبة 6.3% من الموازنة العامة للدولة.

والغريب أنه في ذروة تزايد عدد اللجوء السوري في الأردن في عامي 2012-2013، فإن موازنة وزارة الصحة لم تزد سوى بمبلغ 65 مليون دينار أردني، منها 53.2 مليون دينار تم إنفاقها على علاج اللاجئين السوريين. لكن عام 2014 شهد تزايد حجم الإنفاق على القطاع الصحي ليصل إلى 650.4 مليون دينار ، تشكل ما نسبته 6.3% من الموازنة العامة للدولة. ويبين واقع الإنفاق على القطاع الصحي ، أن تدفق اللاجئين السوريين للحصولَ على الرعاية الصحية، جعل المواطنين الأردنيين غير قادرين على الحصول على الرعاية الصحية الفضلى ، وغير قادرين على الحصول على الأدوية اللازمة ، مما اضطر الكثير منهم إلى اللجوء إلى القطاع الخاص للرعاية الصحية بتكلفة أعلى، وقد كان المتضرر الأكبر جراء ذلك المواطنين الأردنيين محدودي الدخل . وجاء التقييم الشامل للهشاشة وفق وزارة التخطيط على أن 23 % من السكان لا تتوفر الأسرّة الكافية لهم في المستشفيات الحكومية، ويعود ذلك بنسبة 86% لتواجد اللاجئين السوريين. وقد بينت الدراساتَ أن المحافظة على جودة الخدمات العامة يحتاج إلى إنفاق إضافي من المالية العامة بمقدار 0.6% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2013 و 1% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2014، وهي ليست تكاليف استثمارية، وإنما مصروفات لازمة لضمان عدم سوء الأحوال بالنسبة للأردنيين مقارنة بالوضع السابق على تدفق اللاجئين [58] (symnsky Nasser ،2015).

**ثالثا: الإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية الاخرى**

بينت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في خطة التأقلم للاجئين أن الأردن بحاجة إلى 2.4 مليار دولار للسنوات الثلاث 2013-2016 لمواجهة تبعات اللجوء السوري في قطاعات التعليم والطاقة والصحة والعمل والإسكان والحماية والأمن [59](**Ministry of Planning 2013**)، فيما بينت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في خطة التأقلم للاجئين للأعوام2016-2018 أن الأردن بحاجة إلى 3.2 مليار دولار لمواجهة تبعات اللجوء السوري في قطاعات التعليم والطاقة والصحة والعمل والإسكان والحماية والأمن [60] (**Ministry of Planning**،2013).

يبين الجدول رقم (12) تقديرات الإنفاق الحكومي المباشرة والضمنية على القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة اللجوء السوري.

**جدول رقم ( 12)**

**تقديرات الانفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية المختلفة (مليون دينار)**

| السنة | الانفاق على قطاع المياه | الانفاق على قطاع الكهرباء | الانفاق على البلديات المتضررة | الانفاق على جهاز الامن | الانفاق على Gendarmarie | الانفاق العسكري | الانفاق على العمل العام | تكلفة اللاجئ الواحد (دولار) | التكلفة الكلية (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2012 | 5.8 | | 465 الف | **4.3** | **2.0** | **111.3** | | | **123** |
| 2013 | 107.5 | 57.3 | 18.0 | 25.9 | 17.5 | 111.3 | 15.1 | 967 | 442 |
| 2014 | 149.8 | 82.3 | 23.4 | 54.4 | 22.6 | 114.1 | 20.5 | 971 | 617 |

*التقديرات لتكلفة الانفاق الحكومي على اللاجئين السوريين من دراسة رزان ناصر ،ص44-45 وهذه التقديرات هي للاجئين السوريين داخل وخارج المخيمات بما فيها التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة ، وتستند الدراسة إلى أن قيمة التكلفة المباشرة هي (60%) من التكاليف الإجمالية المحسوبة .

حيث يظهر الجدول السابق أن الانفاق الحكومي على قطاع المياه ارتفع من(5.8) مليون دينار عام 2012، ليصل الى(149.8) مليون دينار عام 2014، وكانت المحافظات الشمالية في الأردن هي الأشدّ تضرراً. ووفقاً لمؤسسة Mercy Corps، فقد انخفض متوسط الإمدادات اليومية من المياه في البلديات الشمالية، إلى أقل من 30 لتراً في اليوم للشخص الواحد. علما أن الشخص الواحد يحتاج 80 لتراً في اليوم لتلبية الحاجات الأساسية، وجاء التقييم الشامل للهشاشة وفق وزارة التخطيط على أن نسبة 70% من السكان (على مستوى المملكة) يعانون من نقص المياه وبمعدلات أقل بكثير من المستويات الوطنية، والأشد هشاشة ظهرت في إربد، والمفرق، ومعان، وجرش. ونسبة الهشاشة التي تعود لتواجد السوريين تصل إلى 62% في حين ما نسبته 38% من هذه الهشاشة تعود لزيادة الطلب من الأردنيين[61](وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2014).

كما تزايد حجم الإنفاق على قطاع الكهرباء من(57.3) مليون دينار ليصل الى(82.3) مليون دينار أردني عام 2014.

أما الإنفاق الموجه إلى البلديات التي تضررت من اللجوء السوري فقد ارتفع من (465) الف دينار عام 2012 إلى (23.4) مليون دينار أردني عام 2014.

أما الإنفاق على جهاز الامن فقد ارتفع من(4.3) مليون دينار عام 2012 ليصل الى(54.4) مليون دينار عام 2014. كما زاد الإنفاق العسكري من 111.3 مليون دينار عام 2012 إلى 114.1 مليون دينار عام 2014. وزاد الإنفاق على العمل العام من (15.1) مليون دينار عام 2013 ليصل إلى (20.5) مليون دينار عام 2014. وعليه بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي الأردني المباشر والضمني على اللاجئين السوريين في الأردن (123) مليون دينار أردني عام 2012 ارتفع إلى 442 مليون دينار أردني عام 2013 ، ثم إلى 617 مليون دينار عام 2014. [62]( Nasse, symnsky,2015 )،وهي مبالغ بلا شك تبقى كبيرة على الاقتصاد الأردني الضعيف والمحدود والتي لولا تلك الازمة لكان من الممكن انفاقها في مختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن.

**جدول رقم ( 13)**

**تقديرات الإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية المختلفة (مليون دينار)**

| السنة | الانفاق على قطاع المياه | الانفاق على قطاع الكهرباء | الانفاق على البلديات المتضررة | الانفاق على جهاز الامن | الانفاق على Gendarmerie | الانفاق العسكري | الانفاق على العمل العام | تكلفة اللاجئ الواحد (دولار) | التكلفة الكلية (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2012** | 5.8 | | 465 الف | 4.3 | 2.0 | 111.3 | | | 123 |
| **2013** | 107.5 | 57.3 | 18.0 | 25.9 | 17.5 | 111.3 | 15.1 | 967 | 442 |
| **2014** | 149.8 | 82.3 | 23.4 | 54.4 | 22.6 | 114.1 | 20.5 | 971 | 617 |

***التقديرات لتكلفة الانفاق الحكومي على اللاجئين السوريين من دراسة رزان ناصر ،ص44-45 وهذه التقديرات هي للاجئين السوريين داخل وخارج المخيمات بما فيها التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة ، وتستند الدراسة إلى أن قيمة التكلفة المباشرة هي (60%) من التكاليف الإجمالية المحسوبة .**

**الخلاصة والنتائج**

قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث ، تناول الأول فيها المعطيات الأساسية المتعلقة باللاجئين السوريين في الأردن وأوضاعهم القانونية، والحقوق التي يتمتع بها اللاجئ وكذلك الالتزامات المترتبة على اللجوء سواء على الدولة المستضيفة أو على اللاجئ نفسه، وفق المعاهدات الدولية.

كما تناولت الدراسة في هذا المبحث أعداد اللاجئين السوريين وتوزيعهم في الأردن ، داخل المخيمات وخارجها، حيث وجدت الدراسة ان هناك تضاربا كبيرا في أعداد اللاجئين السوريين في الأردن ، بين البيانات التي تنشرها المؤسسات الدولية ، وبين الأرقام التي تنشرها الحكومة الأردنية والجهات المختصة.

وقد تناول المبحث الثاني من الدراسة مصادر دخل السوريين، وكيفية الأنفاق منها، حيث بينت الدراسة أن النسبة العظمى من دخل اللاجئ السوري هو من المنظمات الدولية، ومن العمل. انفق منها اللاجئ الجزء الأكبر على السكن، تلاها الإنفاق على الغذاء ، ثم النفقات الأخرى.

وتناول المبحث الثالث ، تأثيرات اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني ، حيث تناول المبحث حجم المساعدات الدولية التي قدمت للأردن وحجم الاستثمارات السورية في الأردن.

وتناول المبحث الرابع ، تقديرات الانفاق الحكومي على القطاعات الرئيسية (الصحة، التعليم ، المياه ، الكهرباء، الأمن) من خلال تناول الدراسات الدولية والمحلية التي قدرت حجم الانفاق الفعلي على تلك القطاعات .

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

1- تباينت الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين في الأردن ، بين الآثار السلبية التي انعكست على الاقتصاد الأردني من تباطؤ معدلات النمو ألاقتصادي وارتفاع معدلات الانفاق الحكومي على القطاعات الرئيسية من صحة وتعليم ومياه وكهرباء . وبين الآثار الإيجابية المرتبطة بزيادة حجم الاستثمارات السورية في الأردن ، وزيادة حجم المنح والمساعدات المقدمة للأردن . لكن التكلفة التراكمية للجوء السوري كانت اكبر بكثير من العوائد المقدرة ، وهو ما أدى إلى خسارة تراكمية على الاقتصاد الأردني تفوق المكاسب المتحققة .

2- بينت الدراسة أن النسبة العظمى من دخل اللاجئ السوري هو من المنظمات الدولية، ومن العمل. أنفق منها اللاجئ الجزء الأكبر على السكن، تلاها الإنفاق على الغذاء ، ثم النفقات الأخرى.

3- بينت الدراسة أن حركة تدفق اللاجئين قد أثرت سلبا في تدني مستوى رفاهية المواطن الأردني وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطن الأردني.

4- بينت الدراسة أنه على الرغم من الأعباء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي فرضتها حركة اللجوء السوري إلى الأردن ، الا أن للأزمة آثارا ايجابية على الاقتصاد الأردني تمثلت في تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية ، وتنشيط حركة البناء والعقارات والإسكان في السوق الأردني.

---

(1)خالد الوزني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني،عمان،2011.

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، عمان، 2014.

(3) ألكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن ، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية، تموز - يوليو،2015.

(4) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، عمان، 2016.

(5) المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الأردن: تحويل التحديات إلى فرص، مركز هوية، عمان، أب 2015.

(6) Razan Nasser and Steven Symansky the Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan United States Agency for International Development Jan 5- 20.

(7)Stvein Erik Stave and Solving Hillesund, Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labor Market International Labor Organization and FAFO, April 2015 .

(8) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، على شبكة الانترنت www.unhcr-arabic.org .

(9) .محمود السيد حسن، "حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة"، السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005، ص 11.

(10) أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص 373-375.

(11) الكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن ، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، 2015، ص 12.

(12) اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تقرير، النازحون في سورية واللاجئون السوريون في " لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر" .

(13) اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012. ص39-38.

(14) Stvein Erik Stave and Solving Hillesund, Impact of Syrian refugees on the Jordanian labor market, Fafo and the ILO, May 2015, p. 7–8.

(15) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الاستجابة الأردنية للازمة السورية، عمان، كانون أول ديسمبر2014 .

(16) خالد الوزني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، عمان ، ص14، 15، 22،ص14 .

(17) JORDAN RESPONSE PLAN for the Syria Crisis 2016-2018 Ministry of Planning and International Cooperation p14 .

(18) .دائرة الاحصاءات العامة، النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن ، 2016.

(19) UNICEF, March 2015(https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8570) UNICEF, March 2015 https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8570.

(20) تقرير Jordan Year in Review 2014 oxford business group على شبكة الانترنت www.oxfordbusinessgroup.com.

(21) Doris Carrion, Syrian Refugees in Jordan Confronting Difficult Truths The Royal Institute of International Affairs Chatham House Middle East and North Africa Programme September 2015p4.

(22) Syrian Observatory for Human Rights, Kuwaiti, Jordanian Societies Offer Medical Care to Syrian Refugees, July 12, 2015, www.syriahr.com/en.

(23) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2016 .

(24) Stvein Erik Stave and Solveig Hillesund, ipd.p 113.

(25) Stvein Erik Stave and Solveig Hillesund, ipd.p

(26) دائرة الإحصاءات العامة: إحصاءات العمل في الأردن 2010-2014، ص45، إحصاءات العمل في الأردن 2005-2010، ص15.

(27) . خالد الوزني،2015 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن: إطار عمل بفاعلية التكلفة، مؤسسة كونارد اديناور،2014.

(28) Ajluni and Mary Kawar, The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labor Market in Jordan: A Preliminary Analysis, ILO, 2014 p. 6.

(29) ألكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن ، مرجع سابق، ص13.

(30) .الشركة النرويجية لمساعدة اللاجئين (nrc) على شبكة الانترنت data.unhcr.org/syrianrefugees ; www.unhcr.jo ، http://.unhcr.org/ www urban/

(31) . دائرة الأراضي والمساحة، حركة تداولات سوق العقار في المملكة: شهر كانون الثاني، 2014، قسم الدراسات، 2/2/2014 ص6.

(32) المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الأردن: تحويل التحديات إلى فرص، مركز هوية، عمان، أب 2015، ص31

(33) WFP to Cut Food Vouchers for Syrian Refugees in Jordan and Lebanon Reuters, July 1, 2015 ,http://www.theguardian.com/global-development/2015/jul/01/syriarefugees-food-vouchers-cut-lebanon-jordan-wfp-un.

(34) الحياة نيوز، الحمود : الأمن الداخلي بمفهومه الشامل أصبح يشكل ضغطاً كبيراً نتيجة أعداد اللاجئين داخل وخارج المخيمات، 19-12-2014 .

(35) دائرة الموازنة العامة، ملخص الموازنة العامة لعام 2010، دائرة الموازنة العامة، ص4.

(36) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية، مارس2014 ،ص12.

(37).دائرة الموازنة العامة، ملخص الموازنة لعام 2014، دائرة الموازنة العامة، على شبكة الانترنت /www.gbd.gov.jo.

(38) .دائرة الموازنة العامة، ملخص الموازنة العامة 2014، نيسان 2014، ص11.

(39) 2015 p50 Annual Repor Report t ،Regional Refugee and Resilience Plan2016-2015 in response to Syrian crises

(40) JORDAN RESPONSE PLAN for the Syria Crisis 2016-2013 Ministry of Planning and International Cooperation p18.

(41) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية، مارس2014 ، ص12.

(42) .وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير المساعدات الخارجية، على شبكة الانترنت www.mop.gov.jo .

(43) جريدة البيان الاماراتية، لقاء مع الامير زايد حمدان، العدد 18 شعبان 1434 (2013/6/27).

(44) تقرير "المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2011" التقرير الثالث ضمن سلسلة تقارير المساعدات الخارجية الإماراتية السنوية، وزارة التنمية والتعاون الدولي الاماراتي، www.micad.gov.ae.

(45) WFP to Cut Food Vouchers for Syrian Refugees in Jordan and Lebanon,» Reuters, July 1, 2015,http://www.theguardian.com/global-development/2015/jul/01/syriarefugees-food-vouchers-cut-lebanon-jordan-wfp-un.

(46) موقع اخبار الأردن الالكتروني ، 19 مليون دولار مساعدات بريطانية عاجلة للأردن، www.jordanews.com .

(47) جريدة زيمين نيوز الصينية المنشورة باللغة العربية ، الأربعاء 17 أيلول / سبتمبر 2014 . http://zeyamnews.net .

(48) الوكالة الأمريكية الدولية للإنماء وبرنامج الغذاء من أجل السلام ، الموقع إلكترونيwww.usaid.gov/crisis/syria .

(49) دائرة الإحصاءات العامة، التغير في حجم الصادرات الأردنية خلال العام 2015، الملاحق ص5.

(50) دائرة الإحصاءات العامة، على شبكة الانترنت.

(51) معهد ليفانت للدراسات، الأردن والاستثمارات السورية، سبتمبر2015 على شبكة الانترنتhttp://levantri.com /.

(52) المنظمة العربية لتشجيع الاستثمار، تقرير الاستثمار العربي، 2014، ص81.

(53) دائرة مراقبة الشركات الأردنية، على شبكة الانترنتhttp://www.ccd.gov.jo/ar/home/statistics/companies-no

(54) Regional Refugee and Resilience Plan Annual Report ,2015, p53.

(55) جواد عباسي، كلفة تعليم الطلبة السوريين في الأردن: الأرقام الرسمية تناقض التصريحات الحكومية(www.7iber.com/2014 ).

(56) Razan Nasser and Steven Symansky The Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan United State--s Agency for International Development jan 5- 2015.

(57) JORDAN RESPONSE PLAN for the Syria Crisis 2016-2013 Ministry of Planning and International Cooperation p14.

(58) Razan Nasser and Steven Symansky The Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan United States -- Agenc *for International Development jan 5- 2015*y.

(59) JORDAN RESPONSE PLAN for the Syria Crisis 2016-2013 Cooperation p14 Ministry of Planning and International.

(60) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التأقلم للاجئين2014-2016، عمان، 2014.

(61) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التأقلم للاجئين2014-2016، عمان، 2014.

(62)Razan Nasser and Steven Symansky The Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan United States Agency for International Development jan 5- 2015.